

DIRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات



أبرز ما نشرته مراكز الأبحاث العالمية
في النصف الثاني من

نيسان/أبريل 2021

فهرس العناوون

- 1** مركز ولسون:
إعادة إطلاق المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية: خمسة مغيرات لقواعد اللعبة يمكن للولايات المتحدة أن تتبعها لأجل السلام
- 2** تشاتام هاوس:
أين الدولة في العراق ولبنان؟
- 3** مركز ولسون:
العشاشة الاقتصادية و كوفيد- 19 في الشرق الأوسط: هل سيتبع الوباء المزيد من الاضطرابات الاجتماعية؟
- 4** معهد الشرق الأوسط:
كيف تغيرت سياسات روسيا في الشرق الأوسط منذ بداية الثورات العربية؟
- 5** مركز القدس للشؤون العامة:
منصور عباس، ومحمود عباس، وتأثير أبراهام
- 6** CSIS:
الدروس المستفادة من عقد من العمليات الإنسانية في سوريا
- 7** CSIS:
كوفيد- 19 يقسم الشرق الأوسط
- 8** INSS:
بعيد عن العين بعيد عن الفكر؟ فهم التهديد الحوثي لإسرائيل
- 9** مجلس العلاقات الخارجية:
المزيد من الصواريخ الإيرانية إلى سوريا: مشكلة لا تستطيع "مجموعة العمل" حلها
- 10** INSS:
مشاركة روسية أكبر في لبنان؟

نشر مركز ويلسون مقالاً عن التغييرات التي يمكن أن تحدثها الولايات المتحدة من أجل السلام وجاء فيه:



● تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية تنسق بين التحالف الأمريكي - الإماراتي - الإسرائيلي بدعم من الكتلة السعودية - المصرية - الأردنية - الفلسطينية لتغيير قواعد اللعبة هذه على بعضها البعض. لقد تم بالفعل تحقيق التغيير الأول للعبة: إلزام إسرائيل بالامتناع عن ضم أراضي الضفة الغربية.

● على الرغم من أن هذا الزخم يجب أن يستمر من خلال التطورات التحويلية الإضافية. هناك حاجة لخمسة عوامل أخرى لتغيير قواعد اللعبة:

1. التزام وخطة لبناء الدولة الفلسطينية
2. فرض تغيير في اللغة والقواعد
3. إعداد المرجعيات لبدء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار إقليمي داعم
4. ربط المحيط الهندي والخليج العربي بالبحر المتوسط
5. تعزيز التسامح الديني

● يسمح كل مكون من هذه المكونات الخمسة للحكومة الأمريكية ببناء تحالفات إقليمية ودولية داعمة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون التغلب على عقلة مختلف اللاعبين تحدياً مفيداً في إظهار القيادة الأمريكية. يجب على واشنطن ممارسة أقصى قدر من الضغط للتغلب على العراقيل الإقليمية وإظهار فعالية الدبلوماسية الأمريكية. وبالتالي إعادة بناء الثقة في القيادة الأمريكية. مع ذلك، فإنه يوضح أيضاً أن اللاعبين الإقليميين، وليس واشنطن، يجب أن يسعوا ويحددوا الحلول اللازمة. يتمثل دور الولايات المتحدة في تعزيز عملية السلام والمساعدة على استدامتها.

نشر مركز ويلسون مقالاً عن التغييرات التي يمكن أن تحدثها الولايات المتحدة من أجل السلام وجاء فيه:

تتعتمد هذه السياسة على حلفاء أمريكا المعتدلين والبراغماتيين وتعززهم. بدعم من الولايات المتحدة، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تفعل المزيد لفتح الطريق أمام التعاون الإقليمي. يمكن لبناء الدولة الفلسطينية وتعزيز الأردن تحويلها إلى مركز للتعاون الاقتصادي الإقليمي. إن تعزيز القوات الموالية للولايات المتحدة في العراق ولبنان هو أيضاً مصلحة مشتركة. يمكن جمع الأموال الكافية لتحقيق ذلك من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي ككل. هذه الخطوات تحتاج إلى قيادة سياسية لكي تحدث، والتي لا يمكن أن توفرها إلا الإدارة الأمريكية. كما ستكون هناك حاجة إلى اهتمام خاص لتقوية مصر كجهة فاعلة حاسمة في شرق البحر الأبيض المتوسط وشرق إفريقيا وكذلك في العالم العربي.



كما يفتح هذا الاتجاه الطريق أمام حوار بقيادة الولايات المتحدة وفرصة للتعاون مع خصوم الولايات المتحدة. السعي إلى تجديد مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية تحت مظلة الرباعية الشرق أوسطية سيسمح لواشنطن بالدخول في حوار حذر مع روسيا. إن تشكيل تحالف أممي أمريكي-إسرائيلي-عربي موحد سيكون السبيل الوحيد لردع إيران والتعامل معها بنجاح. بناء الدولة الفلسطينية وبرنامج التعاون الإقليمي الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي يفتح طرق التجارة الجنوبية وفرص الاستثمار بالتوازي مع طريق الحرير. من المنطقي في هذا السياق استخدام هذا كأساس للحوار حول التنسيق المحتمل مع الهند والصين حول توسيع التجارة في المنطقة.

نشر تشاتام هاوس بحثاً عن الدولة في العراق ولبنان، جاء في ملخصه:

- خيبة الأمل من النظام السياسي غير الخاضع للمساءلة والمتفكك والطبقة السياسية النخبوية دفعت العديد من العراقيين واللبنانيين إلى الشعور بأن بلادهم بلا دولة فعلياً. غالباً ما يشارك صنّاع القرار الغربيين في هذا التفسير لصورة الحكم، ويصنفون العراق ولبنان أحياناً على أنهما دول فاشلة أو منهارة.
- ومع ذلك من الناحية العملية، فإن الدولة بشكل ما حاضرة إلى حد كبير في كلا البلدين، رغم أنها قد لا تبدو كذلك للذين يعرّفون الدولة كمفهوم ناشئ من التاريخ الأوروبي. في كلا البلدين، لا تُمنح سلطة الدولة بشكل أساسي للمؤسسات الرسمية، ولكنها تكمن إلى حد كبير في علاقات السلطة الأفقية بين عناصر النخبة، وفي علاقات السلطة العمودية بين النخبة والمواطنين، وفي التفاعلات بين هذين المحورين.
- تناقش هذه الورقة طبيعة وتأثيرات علاقات السلطة هذه. وتنطلق كنقطة بداية من الافتراض بأن السلطة في العراق ولبنان ليست ثابتة. على الرغم من أن الهياكل الرسمية تلعب دوراً، إلا أن السلطة تمارس بشكل أساسي اجتماعياً؛ من خلال المنافسة والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة مثل الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة وقادة المجتمع. مثل هذه الممارسات هي أيضاً ردود فعل على عدم الاستقرار الذي يعاني منه النظام السياسي في كل بلد.



نشر تشاتام هاوس بحثاً عن الدولة في العراق ولبنان، جاء في ملخصه:

● يعتمد القادة العراقيون واللبنانيون على مجموعة من الأدوات للحفاظ على السلطة بهذه الطريقة. تنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث فئات عريضة - الأيديولوجية والاقتصاد واستخدام العنف - وتتفاعل مع مؤسسات الحكومة ومع المجتمع. يمكن القول إن القائد أو المجموعة التي تحافظ على علاقات فعالة "أفقياً" و "عمودياً" تتمتع بالسلطة في الدولة.

● على مدى السنوات العديدة الماضية، واجهت الدولتان العراقية واللبنانية تهديداً وجوياً وشيك الحصول في الظاهر. وكثيراً ما وصفت الدولتان بأنهما على وشك الانهيار. أدت الاحتجاجات والتحديات التي تواجه النخبة الحاكمة إلى ظهور حركات تدعو إلى الثورة. الاقتتال الداخلي بين الأحزاب والقادة - الذي تجسده التأخيرات المتكررة في اختيار رؤساء الوزراء أو الوزارات - كشف عن انقسام شديد. ومع ذلك، لم يتحقق انهيار الدولة في أي من البلدين لأن سلطة الدولة لم تقتصر على المؤسسات الحكومية. وبدلاً من ذلك، أثبتت أنظمة السلطة الاجتماعية أنها قائمة حتى الآن. الهشاشة في أنظمة السلطة، بدلاً من غياب ما يسمى بالدولة المؤسساتية "الفيبرية الجديدة"، هو المفتاح لفهم ما إذا كان العراق ولبنان بالفعل على وشك الانهيار أم أنهما ببساطة يخوضان أزمات متتالية.

● بالنسبة لصنّاع القرار الغربيين، فإن فهم طبيعة السلطة الاجتماعية في العراق ولبنان أمر

مهم لمعالجة الأسئلة المستمرة حول هشاشة الدولة و لصياغة ردود واقعية. لا يجب أن يركز التفكير السياسي فقط على هشاشة أو ما يسمى تهجين المؤسسات أو الجهات الفاعلة بحد ذاتها، بل يجب أن يركز أيضاً على أنظمة السلطة الاجتماعية القائمة. يوفر الاعتراف بهذه الأنظمة إطاراً أكثر واقعية لتنفيذ السياسة.



نشر مركز ويلسون مقالاً عن الاضطرابات المدنية المحتملة في الشرق الأوسط وجاء فيه:

أكثر من عشر سنوات على اطلاق العالم العربي صرخة جماعية من أجل حكم خاضع للمساءلة والإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، يعتقد الكثيرون الآن أن بلدانهم قد تراجعت. انزلت سوريا واليمن وليبيا إلى عقد من الحرب مع احتدام الصراع المسلح في العراق، مما أدى إلى نزوح أكثر من 11 مليون شخص داخلياً في 2018. أجرت تونس ومصر انتخابات ديمقراطية. ومع ذلك فإن تونس اليوم تلهث بسبب أزمات سياسية واقتصادية متلاحقة، وعادت مصر إلى نظام استبدادي عسكري أكثر قمعاً. على مدى العقد، عززت النخب السياسية التكتيكات القمعية والمسكّنة لمواجهة تهديد المعارضة المنظمة.



الآن ظهر فيروس فتاك، الصدمة الخارجية الأولى لزعزعة الأسس الضعيفة للوضع الراهن الجديد. اعتباراً من نوفمبر 2020، أودى كوفيد-19 بحياة ما يقرب من 100,000 شخص في المنطقة وأصاب أكثر من 3.4 مليون آخرين. يؤدي هذا الوباء إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي أدت إلى اندلاع الموجة الأولى من الثورات العربية في عام 2011. في الواقع، عادت حركات المعارضة العامة الكبرى إلى الظهور

قبل انتشار فيروس كورونا مباشرةً في عام 2019 في شوارع الجزائر والسودان ولبنان والعراق. مع الضغوط الإضافية للوباء، سيعود الغضب ضد الظلم الاقتصادي والسياسي للتفجر. ولكن كما علمت المنطقة قبل عقد، فإن الأمر يتطلب حركات منضبطة ونخب ذات عقلية إصلاحية لتنفيذ التغييرات المستدامة اللازمة لدفع البلدان إلى التعافي بعد الوباء.

يجب على الدول أن تستجيب بشكل عاجل من خلال الاستثمار الذي تقوده الحكومة في السكان والخدمات العامة والبنية التحتية، مع استكمالها بتدابير لمنع المزيد من ميل الكثيرين إلى اليأس. سيتطلب ذلك تغييرات مدروسة في مساءلة الحكومة، فضلاً عن الاعتراف بالمجتمع المدني وجماعات المعارضة. كما يتطلب من الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية توجيه الإحباط العام بطرق بناءة والاستعداد للتفاوض مع النخب ومراكز السلطة.

بدون تغييرات في العلاقات بين الدولة والمجتمع، قد يكون أحد الآثار الجانبية للوباء هو إطلاق العنان لقوى ثورية مماثلة أدت إلى ثورات 2011. ستحدد كيفية استجابة الحكومات والقطاع الخاص في المستقبل القريب الطريق نحو المزيد أو القليل من الاضطرابات المدنية في المنطقة.

نشر معهد الشرق الأوسط مقالاً عن التغييرات في سياسات روسيا في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، جاء فيه:

- استهدف موقف الحكومة الروسية من الثورات العربية التي بدأت في عام 2011 في المقام الأول حماية مصالحها في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأهداف الأمنية والاقتصادية. ومع ذلك، فقد اتبعت مناهج مختلفة بمرور الوقت: فترة أولية من المراقبة والضغط السياسي بين عامي 2011 و 2015، تليها سياسات أكثر تدخلاً بعد ذلك.
- تتميز المرحلة الأولى بردود فعل مدروسة بعناية، مقتصرة على التحركات الدبلوماسية والسياسية بدلاً من التدخل المباشر. كان أحد قرارات موسكو البراغماتية مراقبة سقوط نظام زين العابدين بن علي في تونس، بدلاً من التدخل. لكن في مصر، كانت روسيا أكثر نشاطاً حيث أبدت استعداداً للتعاون مع حكومة الإخوان المسلمين الجديدة باسم مصر "القوية والديمقراطية" بعد انسحاب حسني مبارك. في الوقت نفسه، كان يُنظر إلى الاحتجاجات في البحرين والمعارضة المتزايدة للرئيس علي عبد الله صالح في اليمن على أنها مسائل داخلية فقط، بينما وجد الحليف السوري طويل الأمد بشار الأسد دعماً سياسياً روسياً ضد كل من عقوبات الأمم المتحدة والتدخل العسكري.
- بعد عام 2015، بدأت روسيا بالمزيد من المشاركة المباشرة، مع التحول إلى التدخل العسكري في الحرب السورية، وهو ما يمثل نقطة تحول ملحوظة. وبالمثل، تمت إعادة بناء العلاقات مع تونس وليبيا، إلى حد كبير من خلال مكافحة الإرهاب والتعاون السياحي في الحالة الأولى ومشتريات النفط في الحالة الثانية. مرة أخرى، يمكن رؤية النشاط والبراغماتية الروسية في رئاستها المشتركة للمنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي في سوتشي في عام 2019، معززة التعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية مع حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر.
- بشكل عام، يُظهر فحص سياسات روسيا تجاه الشرق الأوسط منذ بداية الثورات العربية تغييراً



ملحوظاً في شخصيتها منذ عام 2015، ويرتبط هذا بشكل خاص بقيادة روسيا وتاريخها، فضلاً عن الفرص الناشئة. بعبارة أخرى، نتيجة لعدد من العوامل المختلفة، خلقت هذه الانتفاضات فرصاً جديدة لموسكو لتعزيز مصالحها في المنطقة. بينما يُتوقع أن تواصل روسيا هذه السياسات في المستقبل، لا تزال هناك تحديات أمامها، بما فيها التحديات المحلية والخارجية، فضلاً عن الغموض الكبير.

نشر مركز القدس للشؤون العامة مقالاً عن منصور عباس و محمود عباس و تأثير أبراهام، جاء فيه:

● منصور عباس، 46 عاماً، طبيب أسنان عربي إسرائيلي ورئيس الفرع الجنوبي للحركة الإسلامية في إسرائيل، حصل على أربعة مقاعد في انتخابات الكنيست الإسرائيلية في آذار 2021 لحزبه على أساس برنامج تعاون وتكامل وتطبيع. لتعزيز الأجندة الاجتماعية والاقتصادية للسكان العرب في إسرائيل - متجاوزاً عقوداً من الخطاب الرفض القومي العربي والإسلامي ضد إسرائيل. نجاح منصور عباس جعله صاحب سلطة ونفوذ محتمل في تحديد الائتلاف الحاكم في إسرائيل.

● لم تكن هذه خطوة تكتيكية قصيرة المدى. في عام 2020، أشار منصور عباس علناً إلى انفتاحه على العمل مع الائتلافات الصهيونية. بالمقابل جدد محمود عباس لنفسه وزجل الانتخابات الرئاسية لأجل غير مسمى. هذا يعكس روح اتفاقات أبراهام، ومشكلة "تأثير أبراهام" داخلياً على السياسة العربية الإسرائيلية.

● في 1 نيسان 2021، ألقى منصور عباس خطاباً تلفزيونياً في وقت الذروة باللغة العبرية، عاكساً تواصلاً غير مسبق من قبل سياسي عربي للجماهير اليهودي الإسرائيلي. وقال إنه "سيدافع بشجاعة عن رؤية السلام والأمن المتبادل والشراكة والتسامح بين الناس". تجنبت حملة عباس التصريحات التحريضية حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التي ميزت خطاب القيادة السياسية العربية الإسرائيلية لعقود.

● ومع ذلك، كان البعض في إسرائيل قلقاً من أنه كان يستخدم استراتيجية معتادة للإسلام السياسي لاختراق النظام السياسي للدولة لتحقيق أهداف أيديولوجية إسلامية.

● سعى المواطنون العرب في إسرائيل بشكل متزايد إلى الاندماج الاقتصادي والسياسي، حيث أيد 63% انضمام الأحزاب العربية إلى الائتلاف الحكومي الإسرائيلي. أشار استطلاعان في أوائل عام 2020 إلى تنامي الهوية الإسرائيلية في مقابل الهوية الفلسطينية التي ميزت غالباً المواطنين العرب في إسرائيل.

● في الوقت الذي أظهر فيه منصور عباس وحزبه علامات على التكيف السياسي مع المطالب الديمقراطية لتوسيع دائرة انتخابية عربية في إسرائيل، أظهر محمود عباس وقيادة السلطة الفلسطينية الثابتة أيديولوجياً في الضفة الغربية صلابتهم واستمرارهم في التشدد والخطابات ضد إسرائيل، مزيد من العزلة عن الشعب الفلسطيني والعالم العربي والشعب الإسرائيلي. في الوقت الحالي، لا يبدو أن في الضفة الغربية ما يعادل منصور عباس مرشحاً لقيادة السلطة الفلسطينية.



نشر CSIS تقريراً عن الدروس المستفادة بعد عشر سنوات من العمليات الإنسانية في سوريا وجاء فيه:

لقد ضاعفت السنوات العشر الماضية في سوريا من تحديات العمل في ظروف الصراع المعقدة والطويلة الأمد مع عدم وجود حل سياسي مقبول في الأفق. هذه التحديات قاسية بشكل خاص للمنظمات غير الحكومية المحلية، التي غالباً ما تفتقر إلى التمويل والحماية ونفوذ المنظمات الإنسانية الأكبر.

يجب على العالم الإنساني التفكير بجدية في الكيفية التي يمكنه بها ضمان عدم استخدام المساعدات المنقذة للحياة على حساب أرواح المدنيين ولصالح الأطراف المتحاربة. في الوقت نفسه، لا يمكن ترك الجهات الفاعلة الإنسانية بمفردها للتفاوض.

من أجل حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وعمليات الإغاثة، على المانحين الذين



يرغبون في إنقاذ الأرواح وعدم إلحاق الأذى ومنع العوامل المستقبلية للنزاع يجب عليهم إعطاء الأولوية للمفاوضات الإنسانية ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية وعمال الإغاثة. هذه ليست مهمة سهلة. في سوريا، العديد من التحديات - من إدخال الأموال لمناطق بها جهات فاعلة خاضعة للعقوبات أو

محظورة إلى المخاطر التنفيذية للتعامل في مثل هذه البيئة - أعاقت بشدة الاستجابة الإنسانية الفعالة القائمة على الحاجة بدلاً من الوصول.

بعد مرور عشر سنوات على الأزمة السورية، ومع عدم وجود حل سياسي في الأفق، أصبحت الاستجابة الفعالة والمبدئية للمساعدات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ليست المرة الأولى التي يظهر في الأزمة السورية العديد من هذه المشاكل في العمليات الإنسانية، ولكن حجم التحديات يجب أن يحفز المانحين في النهاية على العمل.

توضح الأزمة السورية أنه يجب على المانحين تزويد المنظمات المحلية بمزيد من الدعم حتى تتمكن من العمل بشكل أكثر فاعلية وأماناً. يجب على المانحين زيادة دعمهم للمنظمات المحلية في أربعة مجالات رئيسية: تعزيز توطین استجابة المساعدات، زيادة حماية العاملين في المجال الإنساني المحلي، تقليل الاعتماد المفرط على الأمم المتحدة، تخفيف التحديات المتعلقة بإلغاء المخاطر.

نشر CSIS مقالاً عن الإنقسام الذي سببه كوفيد-19 في الشرق الأوسط وجاء فيه:

- مثل الكثير من دول العالم، اجتاز الشرق الأوسط كوفيد-19 بشكل أفضل مما كان يخشاه الكثيرون في البداية. لقد ارتفعت منحنيات العدوى واستوت ثم ارتفعت مرة أخرى، لكنها لم تسقط الأنظمة الطبية. لم تنهار الاقتصادات، وصمدت الحكومات. بالمقارنة مع توقعات العام الماضي، فإن الشرق الأوسط في حالة جيدة للغاية.
- ولكن تحت واجهة شبه طبيعية، هناك حقيقة مقلقة: التفاوت كبير بين الدول التي حققت أفضل أداء في مواجهة فيروس كوفيد-19 وتلك التي حققت أسوأ أداء، وسيؤدي إلى تقسيم المنطقة بشكل صارخ بين الدول الغنية والفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، في حين أنه من غير المرجح أن يتسبب كوفيد-19 نفسه في الانهيار، فقد أحدث دماراً على وجه التحديد في البلدان الأكثر ضعفاً. بالنسبة للكثيرين منهم، سيعلق فيروس كوفيد-19- التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لسنوات عديدة قادمة.
- لقد اعتادت الدول ذات الدخل المتوسط و الأوفر في الشرق الأوسط على الدعم من جيرانها الأكثر ثراءً في أوقات الشدة. لكن هذه المرة قد تكون مختلفة. تركز دول الخليج على الانتعاش المحلي والاستثمارات للتعامل مع التحول العالمي القادم للطاقة. قد لا يكون الانتعاش الإقليمي مُلحاً كما كان في الماضي، وإذا كان الأمر كذلك، فقد تكون المنطقة على شفا بعض التحولات البنوية.



نشر INSS مقالاً عن فهم التهديد الحوثي لإسرائيل وجاء فيه:

- في 7 مارس 2021، أطلق المتمردون الحوثيون - المعروفون أيضاً باسم أنصار الله - وابلًا من الصواريخ على منشآت نفط أرامكو السعودية في رأس تنورة والظهران. على الرغم من الغموض فيما يتعلق بالدوافع وراء الهجوم أو نجاحه، سعى الحرس الثوري الإيراني، وفي اليوم التالي، إلى تهديد إسرائيل من خلال إقامة صلة ضمنية بين الضربة الحوثية واحتمال شن هجوم على إيلات.
- هذه الحادثة ليست سوى أحدث دليل على تصور إيران للحوثيين كورقة مساومة في صراعها ضد إسرائيل، تتعلق بالجماعة المتمردة كما لو كانت وحدة صاروخية في سلاح الجو في الحرس الثوري الإيراني.



- مع ذلك، على الرغم من أن التهديد الحوثي لإسرائيل احتل عناوين الصحف في مناسبات عديدة في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال غير مفهوم تماماً.
- تبحث هذه الورقة في نهج الحوثيين الاستراتيجي تجاه إسرائيل وكذلك القدرات والممارسات العملية للجماعة، وتقدم تقييماً لتهديد الحوثيين لإسرائيل، وتختتم بخمس رؤى رئيسية لصناع القرار الإسرائيليين.

نشر مجلس العلاقات الخارجية مقالاً عن الصواريخ الدقيقة التوجيه في سوريا وجاء فيه:

يبدو أن روسيا مستعدة لمساعدة إيران الآن في وضع صواريخ دقيقة التوجيه في سوريا، للاستخدام السوري ولكن أيضاً لنقلها إلى حزب الله. قد يعني هذا عدداً أقل من الهجمات الإسرائيلية على القوافل البرية، لكنه سيعني أيضاً المزيد من الهجمات على مواقع في سوريا وفي نهاية المطاف على لبنان حيث يتم تخزين هذه الأسلحة.

تهديد الصواريخ الدقيقة التوجيه هو تهديد كانت إسرائيل عازمة على تقليصه إلى أقصى حد ممكن، لأن مثل هذه الصواريخ يمكن أن تلحق أضراراً كبيرة إذا دخلت إسرائيل وحزب الله في صراع كما حدث في عام 2006. لن تقرر إسرائيل أنه يجب أن تتوقف جهودها لأن الشحنات الآن عن طريق البحر بدلاً من البر. ولن يكون أمامها بديل سوى ضرب الشحنات عند وصولها إلى سوريا أو لبنان. حتى الآن، تجنبت إسرائيل مثل هذه الضربات على لبنان وضربت داخل سوريا فقط - لكن هذا لا يمكن أن يستمر إذا ارتفع أكثر عدد الصواريخ الدقيقة التوجيه.

يُعد إنشاء مجموعة عمل جديدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل خطوة معقولة، إذا سمح لإسرائيل بإبقاء الولايات المتحدة على اطلاع على الأسلحة التي تصل إلى سوريا - وعلى السياسة العامة لإسرائيل ونواياها فيما يتعلق بهذه الأسلحة. لكنها لا تحل شيئاً، ولا يمكن أن تكون بديلاً عن العمل. لا تقدم مجموعات العمل لإسرائيل أي حماية من الصواريخ الإيرانية دقيقة التوجيه التي تصل إلى سوريا ولبنان. فقط النشاط الإسرائيلي يمكنه فعل ذلك، ويمكننا أن نتوقع أن نرى المزيد منه في الأشهر والسنوات المقبلة.



نشر INSS مقالاً عن تعزيز المشاركة الروسية في لبنان، جاء فيه:

- دفع الجمود السياسي والأزمة الاقتصادية الحادة في لبنان القادة السياسيين في البلاد إلى البحث عن دعم سياسي من موسكو، ودعوة الشركات الروسية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية والطاقة في لبنان. على أقل تقدير، يسعون إلى استخدام حوارهم مع روسيا لتحسين قدرتهم التفاوضية مع طلب المساعدة من الغرب.
- على خلفية الأزمة في لبنان، تطرح سلسلة زيارات سياسيين لبنانيين لموسكو تساؤلات حول مصالح روسيا في البلاد وقدرتها على المساهمة في استقرار لبنان. يبدو أن روسيا مهتمة بتوسيع نفوذها في لبنان، الأمر الذي تعتبره استمراراً مباشراً لمصالحها في سوريا وشرق المتوسط.
- موسكو قادرة على مساعدة لبنان في حل مشاكل محددة، على سبيل المثال، في استثمارات الطاقة واللقاحات. لكن من الواضح أنه لا يمكنها حل مشاكل لبنان الأساسية.



- من الأفضل لإسرائيل أن تُدرج الملف اللبناني في حوارها مع موسكو، لا سيما الخطر الذي يشكله حزب الله على لبنان وعلى الاستقرار الإقليمي، حزب الله الذي تربطه مع روسيا علاقات رسمية.
- كما يجب على إسرائيل أن تنظر في تأثير التدخل الروسي في قطاع الطاقة اللبناني على خطط نقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا، بينما تواصل في الوقت نفسه حوارها حول لبنان مع شركاء في الغرب.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في سورية/حلب، في عام ٢٠١٤م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية السورية، وتطورات الأحداث فيها، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع سورية وعربية ودولية.

يهتم المركز ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول واقع الأحداث في الشرق الأوسط وسورية على وجه الخصوص، ويحرص على إمداد أصحاب القرار والمعنيين بالمواد المعرفية بمختلف أشكالها التي تعينهم على اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الإطار فإن المركز يعتبر أن من مهماته الأساسية بناء قاعدة معلومات شاملة وفق الطرق والأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.

يعمل المركز مع نخبة من العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية.

